خلال الجلسات الخمس الأخيرة بانخفاض نسبته 2.27 بالمئة

«بيان»: البورصة فقدت 650 مليون دينار من قيمتها الرأسمالية

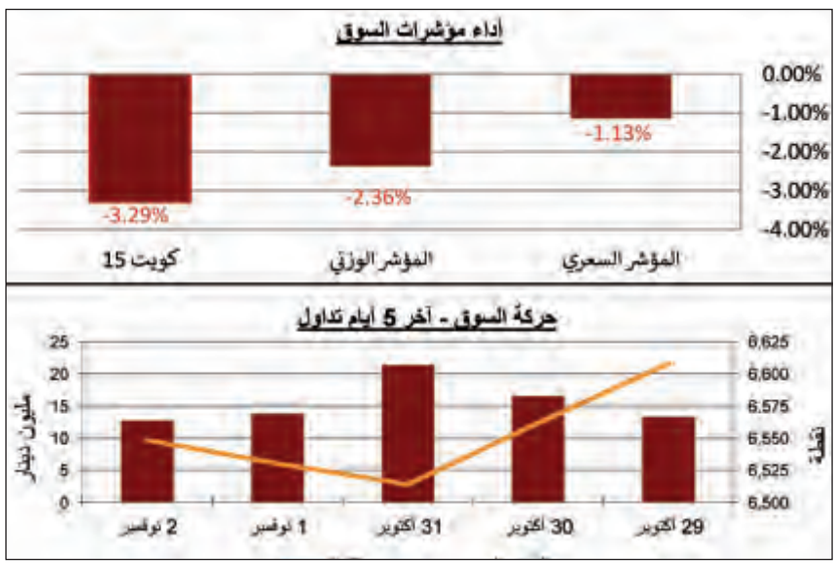

اداء مؤشرات السوق

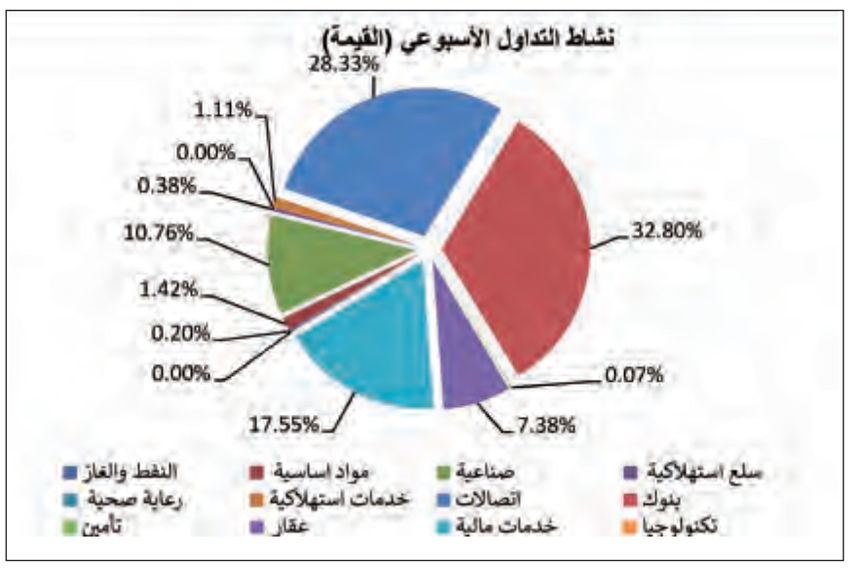

نشاط التداول الاسبوعي

- 58 شركة فقط أعلنت عن نتائجها لفترة التسعة أشهر من العام الحالي
- عدم الاستقرار السياسي سينعكس بالضرورة على الوضع الاقتصادي
- الشركات المعلنة حققت ما يقرب من 1.14 مليار دينار أرباحاً صافية
- تراجع السوق يأتي في ظل العوامل السلبية التي فرضت نفسها
- الأوساط الاقتصادية تعقد آمالاً كثيرة على التشكيلة الحكومية الجديدة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار الصادر امس السبت لقد أنهت بورصة الكويت تداولات الأسبوع الماضي مسجلة خسائر جماعية لمؤشراتها الثلاثة على وقع استمرار الضغوط البيعية التي شملت الكثير من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة تلك التي شهدت ارتفاعات جيدة في الفترة السابقة، وهو ما أدى إلى انزلاق مؤشرات السوق الثلاثة إلى مستويات متدنية، لاسيما المؤشر السعري الذي شهد في إحدى جلسات الأسبوع السابق أدنى مستوى إغلاق له منذ شهر يناير المنقضي. وشهد السوق هذا الأداء السلبي على الرغم من ارتفاع أسعار النفط ووصول سعر البرميل الكويتي إلى أعلى مستوى له منذ 30 شهر، حيث تخطى مستوى 58 دولار في تداولات يوم الأربعاء الماضي بحسب السعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

بورصة الكويت

وفقدت بورصة الكويت ما يزيد عن 650 مليون دينار كويتي من قيمتها الرأسمالية خلال الجلسات الخمس الأخيرة، حيث وصلت بنهاية الأسبوع إلى 28.01 مليار دينار كويتي، بانخفاض نسبته 2.27% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي بلغ 28.66 مليار دينار كويتي؛ لتتقلص بذلك نسبة مكاسبها منذ بداية العام الجاري وتصل إلى 10.26%، وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، والتي بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

ويأتي تراجع السوق في ظل حضور بعض العوامل السلبية التي فرضت نفسها خلال الأسبوع الماضي، وعلى رأسها الإعلان عن تقدم الحكومة باستقالتها لسمو الأمير «حفظه الله»، وهو الأمر الذي أشاع جواً من التشاؤم بين الأوساط الاستثمارية في السوق وعزز من حالة الحذر وانعدام الثقة المسيطرة على الكثير منهم هذه الفترة، خاصة وأن عدم الاستقرار السياسي في الدولة سينعكس بالضرورة على الوضع الاقتصادي المتأزم في الأساس، وذلك عملاً بالمبدأ المعروف «السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة».

الأوساط الاقتصادية

وتعقد الأوساط الاقتصادية آمالاً كثيرة على التشكيلة الحكومية الجديدة، وترغب جميعها في اختيار وزراء جديرون بالمهام الموكلة إليهم، لاسيما في الوزارات المتعلقة بالشأن الاقتصادي المتأزم والذي يتطلب وجود شخصيات تتمتع بالعلم والخبرة والجرأة وسرعة الإنجاز، فالمأمول من رئيس الحكومة الجديدة أن يتمكن من تشكيل حكومة تكنوقراط يستطيع من خلالها النهوض بالبلاد من الكبوة الاقتصادية والإدارية التي تمر بها حالياً، فعملية الاصلاح الاقتصادي والإداري تتطلب وزراء لديهم المقدرة والجرأة وإرادة في التغيير، ويساهمون في إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد الوطني تتم وفقاً لمبادئ الحرية الاقتصادية، والتي يلعب فيها القطاع الخاص دور القاطرة الرئيسية فيها.

الشركات المدرجة

من جهة أخرى، كان لتأخر غالبية الشركات المدرجة في الإفصاح عن نتائجها المالية لفترة الربع الثالث من العام الجاري عامل من العوامل السلبية التي ساهمت في الضغط على أداء السوق في الأسبوع الماضي، حيث ساهم ذلك في استمرار عزوف بعض المتداولين عن التعامل في السوق انتظاراً لإفصاح الشركات غير المعلنة عن بياناتها المالية لتكتمل الصورة لديهم ومن ثم تحديد أولوياتهم الاستثمارية.

ومع نهاية الأسبوع الماضي وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها لفترة التسعة أشهر من العام الجاري إلى 58 شركة فقط، وذلك من أصل 157 شركة مدرجة في السوق الرسمي، أي أن أكثر من 60% من الشركات المدرجة في السوق لم تعلن بعد عن نتائجها، وذلك على الرغم من أن المهلة القانونية المحددة للإفصاح لم يتبقّ على نهايتها سوى 9 أيام عمل فقط، إذ ستنتهي في منتصف شهر نوفمبر الجاري؛ هذا وقد حققت الشركات المعلنة ما يقرب من 1.14 مليار دينار كويتي أرباحاً صافية عن فترة التسعة أشهر المنقضية من العام الجاري، بارتفاع نسبته 11.61% عن أرباح نفس الشركات لذات الفترة من العام 2016، والتي بلغت حينذاك 1.02 مليار دينار كويتي.

أداء المؤشرات

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع المنقضي، فقد ظل اللون الأحمر سائداً على أداء مؤشرات السوق للأسبوع الثاني على التوالي، حيث واصلت تسجيل الخسائر الجماعية وسط استمرار فرض موجة البيع سيطرتها على مجريات التداول في ظل عدم ظهور محفزات إيجابية تسهم في دعم معنويات المتداولون وتدفعهم إلى الشراء. وقد تركزت الضغوط البيعية التي شهدها السوق خلال معظم جلسات الأسبوع المنقضي على الأسهم القيادية بشكل خاص، وهو ما بدا واضحاً من أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان أنهيا جميع جلسات الأسبوع في المنطقة الحمراء، مما فاقم من خسارتهما على المستوى الأسبوعي، حيث وصلت نسبة خسارة مؤشر كويت 15 بنهاية الأسبوع إلى 3.29%، فيما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني 2.36%، في حين أنهى المؤشر السعري تعاملات الأسبوع مسجلاً خسارة نسبتها 1.13%.

هذا ولم يكن اللون الأخضر غائباً على مؤشرات السوق خلال الأسبوع الماضي، إذ شهدت بعض الجلسات اليومية من الأسبوع عمليات شراء انتقائية ومضاربات سريعة على بعض الأسهم الصغيرة، الأمر الذي أدى إلى دفع المؤشر السعري إلى تحقيق بعض المكاسب اليومية التي خففت من خسارته الأسبوعية بشكل محدود. ومع نهاية الأسبوع، شهد المتوسط اليومي لقيمة التداول نمواً بنسبة بلغت 36.08% ليصل إلى 15.53 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 20.79%، ليبلغ 80.35 مليون سهم تقريباً.

التداولات اليومية

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد استهلت بورصة الكويت تداولات أولى جلسات الأسبوع المنقضي على تراجع شمل جميع مؤشراتها، لاسيما المؤشرات الوزنية التي تأثرت سلباً بعمليات البيع المستمرة على الأسهم القيادية والثقيلة، خاصة في قطاع الاتصالات الذي كان أكثر قطاعات السوق تراجعاً بنهاية الجلسة. هذا وواصلت البورصة تسجيل الخسائر لمؤشراتها الثلاثة في الجلسة التالية، ولكن بصورة أكثر حدة، حيث جاء ذلك نتيجة تزايد الضغوط البيعية على الأسهم القيادية بالترافق مع تراجع عدد من الأسهم الصغيرة أيضاً، وهو ما أدى إلى انخفاض جميع قطاعات السوق باستثناء قطاعين اثنين لم تشهد أي تداول على أسهمها.

وفي جلسة منتصف الأسبوع، شهدت البورصة تزايد الضغوط البيعية على الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة معا، وواصلت مؤشراتها الثلاثة أداءها السلبي وتراجعها لمستويات متدنية، لاسيما المؤشر السعري الذي أنهى تداولات الجلسة عند أدنى مستوى له منذ شهر يناير الماضي.

أما جلستي الأربعاء والخميس، فقد شهدتا ظهور اللون الأخضر للمرة الأولى، وإن كان تباين الأداء هو سيد الموقف، حيث تمكن المؤشر السعري من تحويل اتجاهه نحو المنطقة الخضراء واستطاع أن يهني تداولات جلستي نهاية الأسبوع محققاً بعض المكاسب بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي شملت بعض الأسهم الصغيرة، مما قلص نسبياً من خسائره على المستوى الأسبوعي؛ فيما لم يتمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحويل مسارهما وواصلا تسجيل الخسائر وسط استمرار عمليات البيع التي استهدفت الأسهم القيادية.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,548.42 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 1.13% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضاً نسبته 2.36% بعد أن أغلق عند مستوى 418.96 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 965.36 نقطة بخسارة نسبتها 3.29% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 13.92%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 10.23%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 9.08%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي باستثناء مؤشر قطاع الرعاية الصحية الذي أنهى تعاملات الأسبوع بدون تغير يذكر. هذا وجاء النفط والغاز في مقدمة القطاعات المتراجعة، حيث أغلق مؤشره منخفضاً بنسبة 3.72% بعدما وصل إلى 993.20 نقطة. تبعه في المرتبة الثانية، قطاع التأمين الذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 1,070.77 نقطة، متراجعاً بنسبة 3.64%، فيما شغل المرتبة الثالثة قطاع البنوك الذي نقص مؤشره بنسبة 2.30% مقفلاً عند 930.76 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع السلع الاستهلاكية، والذي أغلق مؤشره عند 976.07 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.23%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 138.38 مليون سهم تقريباً شكلت 34.45% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 92.74 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 23.09% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 21.68% بعد أن وصل إلى 87.09 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 32.80% بقيمة إجمالية بلغت 25.47 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.33% وبقيمة إجمالية بلغت 22 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 13.63 مليون د.ك. شكلت 17.55% من إجمالي تداولات السوق.

التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والكويت بلغ 4.97 مليار يورو في 2017

أعلن مكتب الإحصاءات الأوروبي (يوروستات) امس السبت أن حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والكويت بلغ 97ر4 مليار يورو (76ر5 مليار دولار) في الأشهر الستة الأولى من عام 2017.

وذكر (يوروستات) في تقرير تلقت وكالة الانباء الكويتية (كونا) نسخة منه أن واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت بلغت 15ر2 مليار يورو (49ر2 مليار دولار) في النصف الأول من 2017 في حين بلغت صادراته اليها للفترة نفسها 82ر2 مليار يورو (27ر3 مليار دولار). وأضاف أن قيمة واردات الاتحاد الاوروبي من الكويت بلغت 30ر3 مليار يورو (83ر3 مليار دولار) في عام 2016 وبلغت قيمة صادراته الى الكويت في نفس العام 45ر5 مليار يورو (33ر6 مليار دولار) ليصل بذلك حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى نحو 76ر8 مليار يورو (17ر10 مليار دولار).

وأشار البيان الى ان الوقود ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة تصدرت واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت بقيمة 3 مليارات يورو (48ر3 مليار دولار) أو ما نسبته 9ر90 بالمئة من اجمالي الواردات تلتها المواد الكيماوية والمنتجات ذات الصلة بقيمة 175 مليون يورو (203 ملايين دولار) أو 3ر5 بالمئة في 2016.

فيما جاءت الآلات ومعدات النقل في قائمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الكويت بقيمة 29ر2 مليار يورو (66ر2 مليار دولار) أو 42ر1 بالمئة من اجمالي الصادرات في عام 2016 تلتها مواد مصنعة متنوعة بقيمة 890 مليون يورو (03ر1 مليار دولار) أو 3ر16 بالمئة من صادرات الاتحاد الأوروبي.

ووفقا للارقام فان الاتحاد الأوروبي يعد الشريك ال52 بالنسبة للكويت فيما يتعلق بالواردات منه ورقم 39 بالنسبة للصادرات الكويتية وذلك في عام 2016.

وأظهرت أرقام السنوات الأربع الأخيرة أن واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت تراجعت من 23ر6 مليار يورو (31ر7 مليار دولار) في عام 2013 إلى 45ر5 مليار يورو (43ر6 مليار دولار) في عام 2014 و19ر4 مليار يورو (18ر4 مليار دولار) في عام 2015 و30ر3 مليار يورو (83ر3 مليار دولار) في عام 2016. وكانت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الكويت ثابتة نسبيا اذ بلغت 29ر5 مليار يورو (14ر6 مليار دولار) في عام 2013 و 06ر5 مليار يورو (87ر5 مليار دولار) في عام 2014 و 99ر5 مليار يورو (95ر6 مليار دولار) في عام 2015 و45 مليار (33ر6 مليار دولار) في عام 2016.

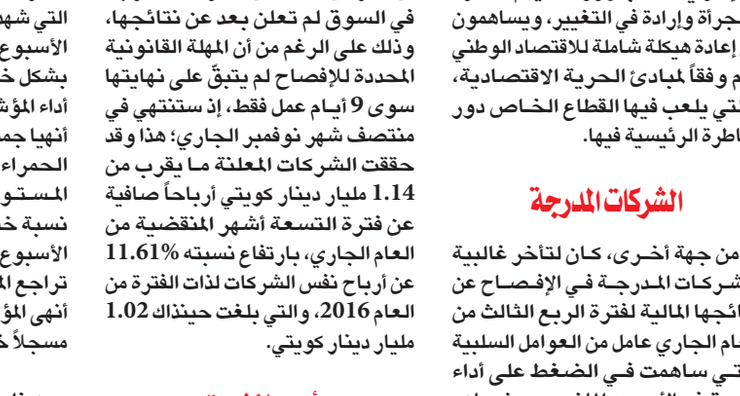

97ر4 مليار قيمة التبادل التجاري بين الكويت واوروبا

«الكيماويات البترولية» توقع عقد التصاميم الأولية لمشروع البولي بروبيلين في كندا

أعلنت شركة صناعة الكيماويات البترولية امس السبت توقيعها عقد دراسة الهندسة الأولية لمشروع البولي بروبيلين في كندا من خلال شركة كندا والكويت للبتروكيماويات (سي كي بي سي).

وقال الرئيس التنفيذي لشركة صناعة الكيماويات البترولية محمد الفرهود في تصريح صحفي إن مشروع البولي بروبلين في كندا من أهم المشاريع الاستراتيجية لشركة الكيماويات البترولية خارج البلاد وفي دولة ذات تنافسية اقتصادية عالية يمكن من خلاله تعزيز موقع الكويت في صناعة البتروكيماويات عالميا.

وأضاف الفرهود أنه تمت ترسية العقد على شركة (جاكوبز) للهندسة لعمل التصاميم الهندسية الأولية لبناء مرفق إنتاج ثنائي الهيدروجين (بي دي اتش) ومصنع للبولي بروبلين بطاقة إنتاجية 550 ألف طن سنويا إضافة إلى المرافق الرئيسية منها وحدة المرافق المركزية لتغذية المشروع وذلك في مقاطعة (ألبرتا) في كندا.

وأوضح أن شركة جاكوبز ستتولى إنجاز أعمال فنية مهمة بما في ذلك خطة لتنفيذ المشروع وتقدير تكاليف رأس المال للمشروع وجدول زمني محدث للبناء والتاريخ المتوقع لبدء التشغيل وذلك ضمن بنود عديدة أخرى في نطاق الدراسة المتوقع الانتهاء منها خلال الربع الرابع من عام 2018.

وذكر أن هذا المشروع يأتي انطلاقا من تنفيذ استراتيجية الشركة في التوسع بصناعة البتروكيماويات داخل الكويت وخارجها لتعزيز موقع الشركة على خريطة صناعة البتروكيماويات.

وتابع أن المشروع يندرج كذلك ضمن تعظيم بصمة حضور الشركة عالميا حسب التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية لاسيما بالدول ذات المناخ الاستثماري الجذاب التي يتوفر فيها اللقيم المناسب لصناعة البتروكيماويات بأسعار تنافسية تعزز فرص نجاح المشاريع العملاقة وتحقيق أعلى عائد على استثمارات الشركة.

وأفاد الفرهود بأن الشركة الكندية الكويتية دخلت أخيرا في اتفاقية مع مقاطعة ألبرتا للطاقة وأيضا في اتفاق مع بلدية مقاطعة ستورجيون حيث سيقام المشروع للحصول على دعم مشروط بمبلغ إجمالي يقارب ال 300 مليون دولار مما يدل على دعم واسع النطاق للمشروع في كندا.

وبين أن الشركة اختارت في شهر يوليو الماضي مرخصي تكنولوجيا التصنيع إذ تم التعاقد مع شركة (يو او بي) لعمل حزمة تصميم طرق التشغيل لمصنع (بي دي اتش) كما تم اختيار شركة (غريس) ليتم تصميم حزمة طرق التشغيل لمصنع البولي بروبلين. يذكر أنه تم توقيع عقد دراسة الهندسة الأولية لمشروع البولي بروبيلين في كندا من خلال شركة كندا والكويت للبتروكيماويات (سي كي بي سي) التي تعد أحدث المشاركات لشركة صناعة الكيماويات البترولية في أمريكا الشمالية والمملوكة مناصفة بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة بامبينا الكندية.

موجة جني الأرباح تتراجع بالدولار وتصعد بالذهب

تراجع الدولار الأمريكي متخليا عن بعض المكاسب التي حققها في الأسبوع الحالي، فيما صعد الذهب حيث أقبل المستثمرون على جني الأرباح بعدما أبقى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) على أسعار الفائدة دون تغيير كما كان متوقعا.

وبحسب "رويترز"، فإن الأسواق تتوقع على نطاق واسع رفع سعر الفائدة في الاجتماع المقبل للمركزي الأمريكي، في الوقت الذى تنتظر فيه الأسواق بيانات جديدة ترفع العملة الأمريكية مع انقشاع حالة الضبابية المتعلقة بالرئيس القادم لمجلس الاحتياطي الاتحادي حيث يستعد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لترشيح جيروم باول، الذي يعتبر أقل ميلا للتشديد النقدي من المرشحين الآخرين، لمنصب رئيس المركزي.

وتنتهي اليوم فترة ولاية رئيسة المجلس الحالية جانيت يلين، التي استمرت أربع سنوات، حيث تعد أول سيدة تتولى رئاسة المجلس، وهى أيضا من بين المرشحين الذين أعلنهم البيت الأبيض للمنصب، إلى جانب عضو مجلس المحافظين جيروم باول وعضو مجلس المحافظين سابقا كيفين وورش والمستشار الاقتصادي للبيت الأبيض جاري كون وعالم الاقتصاد جون تايلور.

وذكرت وكالة بلومبرج وصحيفة "نيويورك تايمز" أن ترمب سيعين باول، إلا أن البيت الأبيض كان رفض مطلع الأسبوع التعليق على أي قرار بهذا الشأن.

من جهتها، نقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن مصدر مطلع أن البيت الأبيض أخطر جيروم باول عضو مجلس محافظي الاحتياطي الاتحادي بأنه سيرشحه ليكون الرئيس القادم للبنك المركزي الأمريكي.

ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع آخر أن الرئيس ترمب تحدث مع باول (64 عاما) الثلاثاء، مشيرة إلى أن ترمب توصل إلى قرار في مطلع الأسبوع باختيار باول ليحل محل جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي. وتنتهي فترة رئاسة يلين في (فبراير) 2018. وينظر إلى باول على أنه من المرجح أن يواصل سياستها لزيادات تدريجية في أسعار الفائدة لحماية تعافي الاقتصاد من تداعيات الأزمة المالية لعام 2008.

تراجع معدل البطالة في أميركا إلى أقل مستوى له منذ 17 عاما

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة العمل الأمريكية تراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة مجددا خلال الشهر الماضي، ليصل إلى 1ر4% وهو أقل مستوى له منذ 2000، مع تعافي معدلات التوظيف في أعقاب الأعاصير القوية التي ضربت الولايات المتحدة خلال أغسطس وسبتمبر الماضيين.

كان معدل البطالة في سبتمبر الماضي 4ر4% وفي أكتوبر من العام الماضي 8ر4%.

يعتمد معدل البطالة على المسح الشهري الذي يجريه مكتب إحصاءات العمل للأسر الأمريكية، ويسجل تراجعا مطردا منذ أن وصل إلى أعلى مستوى له عام 2009.

وأظهر مسح منفصل لمكتب إحصاءات العمل ويشمل أصحاب الأعمال، ارتفاع وتيرة نمو الوظائف خلال أكتوبر الماضي، حيث تم توفير 261 ألف وظيفة جديدة خلال شهر.

وكان عدد الوظائف الجديدة التي تمت إضافتها في سبتمبر الماضي 18 ألف وظيفة فقط، في ظل تداعيات الإعصار "هارفي" في ولاية تكساس خلال أغسطس الماضي والإعصار "إرما" في ولاية فلوريدا في سبتمبر الماضي.